او غيره ان لم تكن منها ولا يسيها استظل المهر نحو ونصفه الى وافعه ولو اجنبيا قهرا عليه فان تلف وجب نصف بدله فان كانت الفرقة من جهتها كاسلامها اولو تبعا او فسخها بعيبه او ردتها وحدها او ارضاعها امها له او لزوجه له صغيرة اخرى او كانت يسيها كفسخه بعيبها سقط مهرها كله في جميع ذلك سواء وجب بالعقد او بالفرض قوله لو قتلت الامة نفسها او قتلها سيدها قبل الدخول سقط مهرها وفاز وقت الحرة المذكورة قبلها كالمكن المسلم فيها تنبيه قال النووي المتعة من يغفل اشياعها فينبغي تعريفهن لها واشاعة حكمها لهن وهي لغة من التمتع وعرفا مال يجب بالطلاق لم يجب لها نصف مهر ان كانت الفرقة لا يسيها ولا يسيها ولا عود وسن ان لا تنقص عن ثلاثين درهما وان لا تبلغ نصف المهر فان تنازعا قدرها قاض باجتهاده بحسب حالها يسارا واعسارا فيه ومنسا وصفة فيها فصل هو ساقط في بعض النسخ والولمية من الولم وهو الاجتماع لاجتماع الزوجين فيها قوله والولمية في العرس مستحبة والافضل كونها عند الدخول قوله وقال الشافعي تصدق بالولمية على كل طعام يتخذ لسرور حادث اتهى ثم عمت لغير كوضمة الموت قوله وانواعها كثيرة الخ وجلتها عشر جمعتها بقولي ان الولايم في عشر مجمعة املاك عقد واعذار لمن ختنا عرس وخرس نفاس والعقيقة مع حذاق ختم ومادبة المريد ثنا نقيعة عند القدوم للمسافر مع وضيمة لمصاب مع وكيرنا واذا اطلقت انصرف الى وليمة العرس قوله ولا يجب الاكل منها بل يندب ان لم يكن صائما ويحرم الفطر من فرض ويجوز الفطر من النفل بل هو افضل ان سن عليه عدم الاكل قوله حيث طالخ هو مفرد مضاف اذ الشروط كثيرة نحو عشرين شرطا قوله الا لا يخص الاغنيا ولسوا اهل حرفته والا لم يسقط وجوب الاجابة خلافا للشيخ الاسلام قوله بل يستحب الخ في اليوم الاول مباح في الثاني ويكره في الثالث نعم ان لم يكن لضيق نحو مكان ولم يحضر الا بوم لضيف يخصوص من الناس والا وجبت وان زاد على ثلاثة ايام قوله وبقية الشروط الخ هذه الجملة مستدركة لانها من جملة التي بعدها قوله الا ان عذر

لو آخر

لو آخر ما تقدم بقوله وشرط الخ عن هذا او اسقطه لكان مستقيما لان العذر شامل لجميع الشروط التي منها ما تقدم قوله مانع من الاجابة كان الوجه في يقول اسقط الوجوب للاجابة لان شان الاعذار ذلك فتامل قوله في موضع الدعوة ليس قيدا اذ لو كان في طريقه مثلا كان كذلك قوله ولا يليق به بحالسته لخسة او نحو سخرية او كشف عورة ومن الشروط ان لا تكون الوليمة من مال محجور عليه او من مال من في ماله حرام بل تحرم الاجابة ان علم حرمة ماله ومنها ان لا يكون في الحضور تهمة او خلوة محرمة كما مر اجنبية او امرد ومنها ان لا يكون الداعي ظالما للمباشرة او نحو فاسق او ظالم ومنها ان لا يكون المدعو ذا ولاية عامة كالقاضي ومنها ان لا يكون معذورا بغير حيض في ترك الجماعة ومنها ان لا يكون هناك منكر كالة لهو وفرش محرمة مخصوصة او حرير او جلد نحو نمر او صور حيوان محرمة مرفوعة بان لا تكون على ارض او بساط وسادة فان كانت غير محرمة نحو مقطوعة الراس او الوسط او محرفة بحيث لو كانت حيوانا لا تعيش لم يحرم الحضور وكذا لا يحرم في صور غير الحيوان كاستحار تنبيه لو كان يزول المنكر بحضوره وجب عليه الحضور اجابة للدعوة وازالة للمنكر فايدة يجوز للانسان ان ياخذ من مال غيره ما يظن رضاه به من دراهم او غيرها ويختلف ذلك باختلاف احوال الناس فقد يسمح الانسان بمال دون اخر ولشخص دون اخر ويجوز للضيف ان ياكل مما قدم له اذا لم ينتظر غيره بلا لفظ ولا تصرف بما لا يعلم رضى مضيفه به ولو لضيف اخر او لنحو هره وعلمه بموضعه في فمه ولا يتم ملكه عليه الا بازدراد فلو اخرجه من فمه فهو على ملك صاحبه ويكره التكلف للضيف ومتى قصد سخريته كما له ولو ان يقول لزوجته ولولده ولضيفه كل مرارا لا يزيد على ثلاث ويكره عليه ما لم يعلم انه اكتفى ويندب للضيف ان يدعو لصاحب الطعام اذا فرغ ان لم يكن صائما ويجوز بلا كراهة مشرنحو سكر ودراهم وغيرها في كل الولايم ويحل التقاطه ما لم يكن فيه ابذا مثلا

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)